

نحو استراتيجية تنمية للاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

تشكل قضايا التنمية، بعداً استراتيجياً حقيقياً في الاقتصادات المتقدمة، والمتخلفة، والنامية على حد سواء، معتمدةً على ضرورة حركية المجتمع، وتوفير سبل الرفاه والتطور الاقتصادي فيه.

وحيث يمكن النظر إلى مشروع التنمية الاقتصادية كخطة عمل كبيرة وشاملة، فإنه لا بد من تحديد الفرص والإمكانات المتوافرة، وتقييم الواقع الاقتصادي، من حيث المؤشرات التنموية فيه، وحشد كل الموارد الاقتصادية، وتسخيرها، لتحقيق أهداف التنمية، المتمثلة في تعزيز مستويات النمو المضطرد، وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية القطاعات الخدمية والإنتاجية والاجتماعية، بما يحقق الأمن الاقتصادي في المجتمع، ويرفع من مستويات الرفاه الاقتصادي فيه.

إن الانطلاق في طريق التنمية، يفرض ضرورة تحديد الأهداف والأولويات، والقيام بوضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية، وتطبيق العديد من الخطط التطويرية، في سبيل تقوية البنية الاقتصادية، وجعلها مرتكزاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وذلك بالاعتماد على استغلال الموارد والإمكانات، التي تحسن من واقع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كالزراعة والتجارة، واستخدام الطرق والسياسات، التي تعزز من مكانتهما الاقتصادية، وتزيد من مدى مساهمتهما في الناتج المحلي للمنطقة؛ فضلاً عن تحسين واقع القطاع الصناعي، وتطويره، بما يخدم مسألة توفير المستلزمات الرئيسية في الأسواق، وإمكانية الاستغناء عن المستوردات.

وفي السياق، تشكل مسألة تحقيق الأمن الغذائي إحدى أهم أولويات التنمية، وهي واحدة من أهم القضايا التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام، نتيجة الآثار السلبية التي تركتها الأزمة السورية على الوضع المعيشي، وازياد نسبة الفقر داخل المجتمع.

لذلك، فإن تطوير وتطبيق الخطط التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي، سيكون مدخلاً هاماً نحو توفير المنتجات الغذائية الرئيسية، وتحسين الظروف المعيشية، وتحقيق الأبعاد المرجوة من

تطبيق سياسات الاستثمار ضمن سياق الخطط التنموية، بحيث يحقق الأمن الغذائي في المنطقة ويحارب أشكال الفقر، ويقلل من معدلاته.

مشكلة الدراسة

في ظل التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية، التي شهدتها مناطق شمال وشرق سوريا في السنوات الأخيرة، والتي تمثلت في حيازة الإدارة الذاتية على الموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، واستثمارها بهدف تقديم الخدمات العامة، وتغطية نفقات مؤسساتها الإدارية والعسكرية؛ فقد واجهت هذه الإدارة الكثير من الصعوبات والمعوقات، وخاصة في جانب وضع الخطط التنموية وتطبيقها، والبحث عن إمكانات تطوير الواقع الاقتصادي، نتيجة ندرة الخبرات الاقتصادية، واعتماد الإدارة - حين انطلاقتها - على شخصيات غير متخصصة، للعمل في الحقل الاقتصادي لديها. وهنا يمكننا طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

- هل اعتمدت الإدارة الذاتية على التخطيط الاقتصادي العلمي، كورقة طريق، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، واستثمار الموارد المتاحة في المنطقة؟
- هل ازداد الاهتمام بالحالة التنموية القطاعية لدى الإدارة الذاتية؟
- هل ظهرت، أو أعلنت الإدارة الذاتية أية مؤشرات تنموية إحصائية، كمعدل النمو، أو حجم الاستثمارات، أو التراكم الرأسمالي وغيرهم، بحيث تشير إلى نجاح الأساليب المتبعة، في سياق الحالة الاقتصادية القطاعية بشكل خاص، والتنموية بشكل عام، في المنطقة.

أهداف الدراسة

- الإحاطة باستراتيجية تنموية في مناطق شمال وشرق سوريا.
- التعريف بالإمكانات والفرص المتوافرة، لتحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل.
- التركيز على التنمية القطاعية، على أسس تشاركية بين مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

فرضيات الدراسة

- الحالة الاقتصادية بعيدة عن سياق الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية.

- ضعف النتائج التنموية المحققة في مناطق شمال وشرق سوريا، مقارنة بمدى توافر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.
- الاعتماد على أسس التشاركية، لإحداث التنمية القطاعية، كمدخل رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

محتويات الدراسة

تمهيد

الفصل الأول - مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

أولاً - تعريف التنمية الاقتصادية

ثانياً - مفهوم النمو الاقتصادي

ثالثاً - أهداف التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني - ضرورات التخطيط المحلي والتنمية القطاعية

أولاً - خصائص الاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا

ثانياً - أهم أسباب وضرورات اللجوء إلى التنمية المحلية

الفصل الثالث - الاستراتيجيات التنموية المقترحة

أولاً - التنمية القطاعية

ثانياً - مراحل وخطوات التخطيط لاستراتيجية تنموية في مناطق شمال وشرق سوريا

النتائج والمقترحات

تمهيد

يُعدُّ اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا، اقتصاداً ناشئاً. بعد استلام مؤسسات الإدارة الذاتية زمام الأمور في المنطقة، وسيطرتها على الموارد الاقتصادية المتاحة فيها، وخاصة منابع الطاقة من النفط والغاز؛ وعلى الرغم من توفر البنية التحتية في المنطقة -على قَدَمِها- من طرقات، وشبكات الماء والكهرباء، والجسور، وسدود المياه، ومحطات توليد الكهرباء، وشبكات الاتصالات، والمؤسسات والمباني الإدارية، من ذي قبل، إلا أن سنوات الأزمة الطويلة كانت كفيلة بتخريب نسب كبيرة منها، وعدم توفر القدرة على إعادة تأهيلها، أو تطوير القائم منها، لأسباب مختلفة.

لذلك، يمكننا القول إن الإدارة الذاتية لم تبدأ من نقطة الصفر في الحقل الاقتصادي؛ وعلى الرغم من ذلك، فإنها لم تحدث - حتى اليوم - تطورات اقتصادية ملحوظة، يمكن الإشارة إليها بالبنان، كتتنفيذ مشاريع ضخمة، أو تحسين البنية التحتية القائمة، بل على العكس، فالمنطقة تعاني من حين لآخر من أزمات مختلفة، تتعلق بالوقود، أو سلع الاستهلاك الرئيسية، كالخبز والسكر وسواها، فضلاً عن معدلات التضخم المستمرة بالارتفاع، وفقدان الأفراد لنسب متتالية من قدراتهم الشرائية نتيجةً لذلك.

هذا يضعنا أمام رؤية محددة، وهي أن الإدارة الذاتية، ونتيجة للأوضاع الأمنية السائدة في سوريا بشكل عام، وفي مناطق شمال وشرق سوريا بشكل خاص، لم تستطع اتباع استراتيجيات اقتصادية حقيقية، لوضع خطط تنموية، تهدف إلى تطوير اقتصاد المنطقة. وبالرغم من قوة هذه الحجة، إلا أنه يمكن القول بأن حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة لدى الإدارة الذاتية، كان كفيلاً بتطوير المنطقة اقتصادياً واجتماعياً إلى حد ما، بحيث يمنع من زيادة معدلات الفقر والبطالة، ويدفع باتجاه إحداث تحسن الوضع المعيشي والاقتصادي في المنطقة، فيما لو استخدمت تلك

الموارد بالطرق المناسبة، بتوظيفها في مشاريع تنمية عالية المردود الإنتاجي، واستخدامها بكفاءة اقتصادية مثلى.

في دراستنا هذه، وفي ظل الواقعين الاقتصادي والأمني القائم، يمكننا أن نبحث في أهم الآليات والسياسات التنموية، التي يمكن من خلالها وضع اقتصاد المنطقة على سكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتي تتمثل - من وجهة نظرنا - في وضع الخطط التطويرية والتنموية المحلية، وعلى أسس تشاركية، ضمن إطار خطة توجيهية شاملة غير ملزمة، تبحث في تحديد المقومات والموارد الاقتصادية المتوفرة، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفق أولويات التنمية الاقتصادية، وأسس الاستثمار السليم.

الفصل الأول - مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

عند الخوض في مفهوم التنمية الاقتصادية، يختلف الاقتصاديون في تحديد ما إذا كانت التنمية أداة ووسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية، كالرفاه الاقتصادي، والاستقرار، وبناء أسس التطور. أم أنها عملية بحد ذاتها تهدف إلى إحداث تحولات بنيوية داخل السياقات المجتمعية المختلفة، وتنتج الأدوات الكفيلة بتطويرها.

ومن خلال هذه المجادلة، يمكننا ملاحظة الدور الفعال، الذي يمكن أن تقوم به التنمية داخل المجتمعات البشرية، سواءً أكانت عملية بحد ذاتها، أو أداة لتحقيق أهداف متعددة، لأنه بالنتيجة ستؤدي في الحالتين إلى إحداث التغيرات البنيوية المطلوبة، والكفيلة بكسر حالة الركود الاقتصادي، التي تعتبر الأساس للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية.

أولاً - تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، تبعاً للحالة العامة التي يعيشها الاقتصاد الوطني ومؤشراته الرئيسية، ففي حالة تراجع الناتج المحلي، يمكن إعطاء تعريف للتنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي يمكن من خلالها رفع معدلات النمو الاقتصادي، بهدف زيادة الناتج المحلي، وبالتالي زيادة حصة الفرد من الدخل الوطني.

أما في حالة زيادة معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أعداد الفقراء، يمكن تعريفها بأنها العملية التي يمكن من خلالها تخفيض نسب البطالة والتضخم، وتحقيق العدالة في توزيع

الدخل الوطني، من خلال تقوية البنية الإنتاجية، ودعم مشاريع الاستثمار، القادرة على فتح فرص العمل، وإعادة توزيع الدخل، لتنشيط الأسواق، وتحريك الطلب الفعال.

في حالة زيادة نسب الهدر في الموارد المتاحة، وارتفاع معدلات الفساد الإداري، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي من خلالها يتم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في البلاد، للحصول على أكبر كمية من المنتجات، وبتكاليف اقتصادية مترافقة مع آليات للرقابة والتقييم الحقيقيين، للحد من ظاهرة الفساد، التي تُضخم من التكاليف، وتحدُّ من القدرة الشرائية في السوق.

واعتماداً على ذكرناه، يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية، بأنها تلك العملية التي تهدف إلى الانتقال بالحالة المجتمعية الآنية، إلى وضع اقتصادي واجتماعي أرقى، بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي، وتطبيق السياسات الاقتصادية السليمة، والإجراءات الإدارية والتنفيذية الهادفة إلى تعبئة الموارد المتاحة، وتسخيرها بالشكل الأمثل، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق الرفاه داخل المجتمع.

ومن خلال التعريف السابق يمكننا القول، بأن التنمية الاقتصادية هي عملية مجتمعية، لا يقتصر القيام بها على قطاع واحد، أو جهة تنظيمية وحيدة، وإنما تستند إلى مشاركة فعالة من قبل جميع الوحدات الاقتصادية القائمة في المجتمع، أفراداً، ومؤسسات، ومنظمات أعمال، وحكومات، وعلى أسس علمية، تعتمد التخطيط الاقتصادي السليم، لتحقيق أهدافها.

ثانياً - مفهوم النمو الاقتصادي

من الضرورة بمكان، وعند الحديث عن التنمية الاقتصادية، التمييز بين مفهومها، ومفهوم النمو الاقتصادي، الذي يقصد به "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"¹ وبذلك يمكننا القول، بأن النمو الاقتصادي كمفهوم يقتصر على تغير مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالدخل الوطني، ونصيب الفرد منه باتجاه زيادتها، أما التنمية الاقتصادية، فتتطوي على إحداث تغيرات بنيوية داخل الاقتصاد الوطني، وتقويته، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحقيق العدالة في توزيعه، بهدف الانتقال إلى حالة أرقى.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية-المشكلات) - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - مكتبة طريق العلم - أكتوبر 2008 - ص76

ثالثاً - أهداف التنمية الاقتصادية

إذا اعتمدنا على مفهوم التنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي تهدف إلى الانتقال بالحالة الاقتصادية من مستواها الحالي إلى مستوى أرقى، من خلال السعي نحو إحداث تغيرات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني، وتقوية القطاع الإنتاجي فيه، وتوزيع الدخل ومصادره، وتطوير أدوات الإنتاج وطرائقه، فإنه يمكننا إيراد بعضاً من أهداف التنمية الاقتصادية:

1- تعبئة الموارد المتاحة بشكل متزايد، وتوظيفها في المجالات الاستثمارية الناجعة، بشكل يؤدي إلى توفير فرص للعمل، وإنتاج السلع والمواد الرئيسية بالدرجة الأولى، وبالتالي تشكيل قيم مضافة، يمكن من خلالها القيام بعمليات إعادة الإنتاج، وتطوير أساليبه بشكل مستمر.

2- تقوية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، والتي تشمل مشروعات البنية التحتية، وإقامة وتطوير المشروعات الإنتاجية، وتطوير القطاعات الرئيسية بشكل مخطط، يمكن من خلالها الانتقال إلى سوية اقتصادية أعلى.

3- من خلال زيادة معدلات الاستثمار، وإقامة المشاريع، يتم زيادة مصادر الدخل وتنويعها، وبالتالي تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخول الأفراد، الأمر الذي يضمن حركة مستمرة في الأسواق، بسبب تحسن مستويات الطلب الكلي، وبالتالي يشجع على إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة، أو توسيع القائمة منها.

4- إن تزايد أعداد المشروعات الإنتاجية، كقيلة بتوفير السلع المادية في الأسواق، وبالتالي تأمين احتياجات الأفراد منها من جهة، وتقليل الاعتماد على المستوردات من جهة ثانية، مما سيوفر من حجم العملات الصعبة، والتي يمكن استخدامها في إنشاء وإقامة المشروعات الإنتاجية، القادرة على تحقيق القيم المضافة الحقيقية.

5- تأمين التطور المستمر على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمجتمعية، وبالتالي الرفع من القدرات والطاقات البشرية، ورفع سوية الأداء الاقتصادي لديهم، وزيادة قدرتهم على المساهمة في العملية الإنتاجية، وتحسينها من جهة، وتحسين مداخيلهم المادية، وبالتالي رفع مستواهم المعيشي من جهة ثانية.

6- إن التنمية الاقتصادية كقيلة بتحجيم واقع التخلف ومظاهره، من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة، وتحقيق مسألة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي تحسين الواقع المعاشي للأفراد، ومحاربة الفقر.

7- بالاعتماد على التخطيط السليم، وتحقيقها لمعدلات نمو عالية، وإقامة الاستثمارات وتطوير العمل الإداري، تهدف التنمية الاقتصادية إلى خلق حالة متطورة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، وإنما للتأسيس لأرضية، يتم من خلالها تطوير مجمل النواحي الحياتية، الاجتماعية والثقافية والبيئية داخل المجتمع.

الفصل الثاني - التخطيط المحلي والتنمية الاقتصادية

تعمل الإدارة الذاتية، وضمن إمكاناتها المتاحة، على بناء أرضية اقتصادية، قد تكون منطلقاً لوضع المنطقة على سكة التنمية الاقتصادية، ويتمثل ذلك بتطوير الهيئات القائمة والمشرفة على الوضع الاقتصادي بشكل عام، وسنّ العديد من القوانين الناظمة للحياة الاقتصادية، كقوانين الضرائب، والاستثمار، والتجارة، وغيرها؛ ومحاولة الاستفادة من الخبرات الخارجية، في ترسيخ الأسس السليمة، التي من خلالها يمكن الشروع في العملية التنموية الاقتصادية على وجه الخصوص، والشاملة على وجه العموم، في مراحل زمنية لاحقة. الأمر الذي يتطلب الاعتماد على الكفاءات الاقتصادية والإدارية المؤهلة، وذات الخبرات العالية، والقادرة على التعامل مع الواقع الاقتصادي المتاح، ووضع أسس لتطويره، وسيره نحو تحقيق التنمية المنشودة.

على الرغم من أن الإدارة الذاتية تعطي لاقتصادها صفة الاقتصاد المجتمعي، إلا أنها لم تخطُ بهذا الاتجاه خطوات حقيقية حتى الآن. وبشكل عام، لا يمكننا ملاحظة ملامح رئيسية للاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا، من خلالها يمكن وسمه كإقتصاد يعتمد على التخطيط، أم على قوى السوق، أم هو خليط بين الاثنين.

لا يمكن إدراج الآليات المعمول بها داخل الاقتصاد المحلي، وشكله في المنطقة، تحت أي من الأشكال السابقة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك، إلى عدم وجود جهاز إداري اقتصادي فعلي، يُعنى بالحالة التخطيطية، وتوجيهها بما يتوافق والواقع القائم في المنطقة. إضافة إلى غياب الهياكل الإدارية المتكاملة، الخاصة بالحقل الاقتصادي، والقادرة على إحداث نقلات نوعية فيه، وعلى مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

كما تُعدّ الحالة الأمنية غير المستقرة، وتداخل العوامل والقوى السياسية للاستفادة من الموارد المتاحة سبب آخر يمكن تعويمه في هذه الحالة، على اعتبار أن عدم الاستقرار السياسي لا يساعد على تطبيق الخطط التنموية.

أولاً - خصائص الاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا

على الرغم من احتواء مناطق شمال وشرق سوريا على جلّ الموارد الاقتصادية في البلاد، إلا أنها كانت تعاني سابقاً -وقبل حيازة الإدارة الذاتية عليها- من ضعف في الإنتاجية داخل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، إضافة إلى توريد معظم مخرجات تلك القطاعات، ومنتجاتها من السلع، والمواد الاستراتيجية، كالنفط، والقمح، إلى الداخل السوري، وعدم تخصيص نسب مقبولة من إيراداتها لصالح إعادة الإنتاج السليم، وتنمية المنطقة، مما ترك انخفاضاً في مستويات الأداء الاقتصادي، وبقاء معدلات النمو دون المستوى المطلوب.

هذا الأمر كان له انعكاسات اقتصادية واجتماعية مستمرة على المنطقة وسكانها، تمثلت بضعف مستويات الدخل، وارتفاع نسب البطالة، وتزايد موجات الهجرة الداخلية والخارجية من المنطقة، بحثاً عن حياة أفضل. ويعود السبب في ذلك، إلى ضعف السياسات الاقتصادية التي كانت مفروضة على المنطقة، وانتقائيتها لحسابات سياسية، أو لأسباب أخرى كانت مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وآليات استغلاله للموارد الاقتصادية في البلاد.

وهنا، يمكننا إيراد عدد من الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، والتي تترك أثراً مباشراً أو غير مباشر على كيفية تنمية المنطقة، وتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة بذلك، نذكر منها:

1- سيادة القطاع التجاري كمورد اقتصادي رئيسي

تشكّل التجارة، الشريان الرئيسي لاقتصاد الإدارة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا. وتولّد التجارة دخلاً لا بأس به لها، يتشكل من الرسوم المفروضة على السلع المستوردة، والأرباح التي تحققها مؤسسات الإدارة الذاتية، التي تقوم بعمليات التجارة، سواءً الاستيراد، أو البيع والشراء في السوق. وتشكّل تجارة السيارات والمواد الغذائية، العمود الفقري للسلع المستوردة إلى المنطقة، يضاف إليها مواد البناء، والأدوات الكهربائية المنزلية، والالكترونيات.

وبذلك، لا تحوز القطاعات الإنتاجية على ذات الأهمية داخل المنظومة الاقتصادية للإدارة الذاتية، كما القطاع التجاري، فالقطاع الصناعي، والذي أخذ منحىً جديداً، بعد خروج المنطقة من تحت سيطرة الحكومة السورية، تمثل بسهولة الإجراءات، وآليات التأسيس وغيرها، إلا أن معظم التوجه كان نحو إقامة صناعات غذائية واستهلاكية بالدرجة الأولى، الأمر الذي لم يدعم البنية الإنتاجية في المنطقة، ولا أسس التنمية فيها، وبقيتها رهينة رأس المال التجاري السريع الربح، والمساهم في رفع مستويات التضخم.

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يحوز على أهمية استثنائية، بسبب المساحات الزراعية الواسعة، واعتماد معظم سكان المنطقة على الدخل المتأتي منه، إلا أن هذا القطاع ما زال يعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار، وتغيب عنه المشاريع الاستثمارية الضخمة، وبالتالي يتسم بانخفاض كميات الإنتاج، وضعف الإنتاجية، ولم يُلاحظ حتى الآن استخدام أية طرائق حديثة في الزراعة، أو الحديث عن مشاريع لتنميته وتطويره. بل تزداد فيه الصعوبات الإنتاجية من ارتفاع في التكاليف، ونقص في المستلزمات الأساسية، وتراجع أعداد العمال الزراعيين، لأسباب مختلفة.

2- قلة الاستثمارات وندرة رؤوس الأموال

يعتبر الاستثمار، والزيادة في حجم المشروعات الاستثمارية، أحد أهم أسس إحداث التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، من زيادة في حجم الناتج المحلي، وتحسن الطلب على العمالة، والتوظيف، ورفع القيم المضافة؛ وبالتالي تحسن في مستويات الدخل لدى الأفراد، والمجتمع بشكل عام.

وفي ظل الظروف الاقتصادية القائمة في مناطق شمال وشرق سوريا، وحاجتها لتحسين البنية التحتية، وتنفيذ مشاريع استثمارية على عدة أصعدة، بنيوية، أو قطاعية؛ يمكن القول، إن الميل نحو الاستثمار في أدنى مستوياته. والسبب يتعلق بالثقافة المجتمعية من جهة، وبالتوجهات الاقتصادية لمؤسسات الإدارة الذاتية من جهة ثانية، يضاف إليها الحالة السياسية، وبرامجها التابعة للإدارة الذاتية نفسها، ومدى ارتباطها أو توجيهها نحو مسألة ضرورة تزايد الكم والنوع الاستثماري من عدمه.

يعاني اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا من قلة رؤوس الأموال، بشكلها المالي والمادي، والذي يعتبر العامل الرئيسي في تأسيس المشروعات الاستثمارية، وترتبط هذه المسألة بعدة عوامل،

أهمها العامل السياسي، حيث حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والعامل الاقتصادي، ويتمثل في قلة الميل نحو الادخار، بسبب ضعف الدخل الفردي، وتوجيهه نحو تأمين متطلبات الحياة الرئيسية، في ظل حالة التضخم العالية السائدة، وارتفاع الأسعار في الأسواق، وبالتالي ينعدم بشكل شبه تام أي إمكانية نحو الادخار الفردي.

أما على صعيد الإدارة الذاتية، فهي بدورها تعاني من قلة مواردها المالية، وزيادة في حجم مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يضعف من إمكانية توفيرها لرؤوس الأموال، التي يمكن تخصيصها للعمل الاستثماري والتنموي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن جذب روس الأموال، وتوظيفها في الاستثمارات، يحتاج إلى توفر مقومات بيئة استثمارية، سواءً مقومات إدارية تنظيمية، كقوانين الاستثمار، وإجراءات تأسيس وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، أو مقومات سياسية ترتبط بحالة الاستقرار الأمني، كشرط رئيسي لدخول رؤوس الأموال إلى القطاع الاستثماري، وهذا غير متوفر حتى اللحظة.

3- قلة أعداد أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية وتعرثر النظام التعليمي بشكل عام

تعاني مناطق شمال وشرق سوريا من نقص واضح في أعداد الكوادر البشرية المؤهلة، ولا سيما الإدارية بالدرجة الأولى، بسبب موجات الهجرة الواسعة، التي جرت خلال سنوات الحرب الماضية، واعتماد أسس وسياسات معينة في الحقل الاقتصادي، قد لا تتوافق مع توجهات الكثيرين من أصحاب المؤهلات والكفاءات العلمية.

كما لم يستطع النظام التعليمي، الذي أقامته الإدارة الذاتية - حتى الآن - من رفد مؤسساتها الإدارية والاقتصادية بكفاءات علمية عالية التأهيل، تكون قادرة على قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، حتى أن الجامعات التابعة للإدارة الذاتية، والقائمة الآن في المنطقة، لا تحتوي أية كليات متخصصة في الاقتصاد والإدارة، وتقتصر على وجود معهد مالي تطبيقي، مدة الدراسة فيه سنتان، لتعليم أسس المحاسبة المالية والإدارة.

4- ضعف مستويات إنتاجية العمل

لا تتشكل في المنطقة أية فوائض اقتصادية حقيقية، نتيجة ضعف النمو الاقتصادي، وغياب المشروعات الاستثمارية عن القطاع الإنتاجي. إضافة إلى اشتغال النسبة الأكبر من العاملين في القطاع الإداري والخدمي داخل الإدارة الذاتية، والذي تتميز معظم مؤسساته بوجود البطالة المقنعة، التي تعد أحد أهم أسباب انخفاض إنتاجية العمل، وهدر نسبة عالية من الطاقات

والموارد المتاحة. يضاف إلى ذلك تخلف طرائق الإنتاج وأدواته لدى القطاع الخاص، وسيادة ثقافة الربح السريع لديه، إضافة إلى ضعف مستويات تأهيل العاملين، ومهاراتهم الإنتاجية، وقلة توفر الآلات والمعدات المتطورة، المستخدمة في العملية الإنتاجية بشكل عام، لأسباب تتعلق أحياناً بارتفاع تكاليفها، وأحياناً أخرى بإمكانات وصعوبات توريدها من الخارج إلى المنطقة، وكل تلك العوامل تساهم في انخفاض مستويات إنتاجية العمل، وبالتالي مستويات الربحية، وفقدان القدرة على توسيع الإنتاج وتطويره.

5- الافتقاد إلى أسس التخطيط العلمي

يتميز الاقتصاد القائم في مناطق شمال وشرق سوريا بعدم وجود شكل اقتصادي معين. فالإدارة الذاتية تفتقد إلى وجود هياكل اقتصادية حقيقية، يمكن لنا أن نطلق عليها اسم منظومة اقتصادية متكاملة، فما هو قائم من المؤسسات الإدارية الاقتصادية، لا يتعدى ما يمكن تسميته بمؤسسات تدير الواقع الاقتصادي القائم، بأشكال مختلفة، بحسب الظرف السياسي الذي تمر فيه المنطقة بشكل عام.

فمن المعلوم أن الإدارة الذاتية اعتمدت فكرياً على فلسفة الاقتصاد المجتمعي، كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق سيطرتها، ضمن إطار من اللامركزية، ولكن ما حدث على أرض الواقع مسألة مغايرة تماماً، ذلك أن هذا النوع من النظرية الاقتصادية وتطبيقها، يحتاج إلى مقومات، وأسس نظرية واجتماعية، تغتفر إليها المنطقة، بالرغم من توافر المقومات الاقتصادية من موارد، وبنية اقتصادية. وهنا سرعان ما انحرفت الإدارة الذاتية عن تطبيق أسس هذا الشكل الاقتصادي، لصالح سيطرة رأس المال، وكبار التجار على السوق وآلياته، والاكتفاء بإدارة الوضع القائم.

وحين غياب المنظومة الاقتصادية المتكاملة، وعلى الرغم من وجود مكتب التخطيط والتنمية ضمن الهيكلية الإدارية لمؤسسات الإدارة الذاتية، إلا أن الملاحظ تماماً هو غياب الخطط الاقتصادية المستقبلية عن عمل الإدارات الاقتصادية، والدليل أن الميزانيات الاستثمارية الواردة في موازنة الإدارة الذاتية لعامي 2021 و2022، نسب لا تذكر²، ويرتبط هذا العامل بحالة عدم الاستقرار السياسي من جهة، وبنظرة الإدارة الذاتية للعامل الاقتصادي والتنموي من جهة ثانية.

² بلغ حجم الإنفاق الاستثماري في الموازنة التقديرية لعام 2022 فقط 80 مليون دولار وشكلت نسبة لا تذكر من حجم الموازنة البالغ 981 مليون دولار.

يمكن أن نضيف إلى ذلك، غياب المورد البشري المؤهل - والقادر على رسم خطوط السياسة الاقتصادية في المنطقة - عن مؤسسات الإدارة الذاتية، التي يغلب فيها شغل مثل هذه المناصب، على أسس التوافق السياسي، وحصص الأحزاب المنضوية تحتها. كما يمكن الاستدلال على غياب التخطيط، بعدم نشر مؤسسات الإدارة الذاتية أية مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي، والتي يمكن اعتمادها لوضع الخطط الاقتصادية، وتحديد قنوات تسييرها، وآليات تنفيذها.

ثانياً - أهم أسباب وضرورات اللجوء إلى التنمية المحلية

تستطيع المؤسسات الاقتصادية القائمة في مناطق شمال وشرق سوريا، وخاصة ذات الصلة بالحالة الاقتصادية، القيام بإجراء البحوث والدراسات العلمية، لتشخيص الواقع الاقتصادي، وسبل التنمية الممكنة، والوقوف بشكل حقيقي على أهم الفرص والإمكانات المتاحة لديها، بهدف استغلالها، في سياق تنفيذ الخطط التنموية، بعد تحديد أهم الصعوبات أو المعوقات التي تحول دون البدء بالعملية التنموية.

ولعل الاستعجال في إصدار قانون للاستثمار، سيكون أحد أهم هذه الخطوات، التي من الضروري أن تهيئ لبيئة استثمارية نشطة ومرنة، وأن يعمل على تيسير إجراءات تأسيس وإقامة الاستثمارات، وخاصة ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، والتوظيف بما يرفع من حجم الناتج المحلي، ويزيد من نصيب الفرد من الدخل، ويوفر القيمة المضافة اللازمة للتوسع في الإنتاج والاستثمار.

وهنا، يمكننا إيراد مجموعة من الأسباب، أو الضرورات المرحلية، للقيام بعملية التنمية المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا:

1- تحديات وطنية وسياسية للإدارة الذاتية

تشكل تجربة الإدارة الذاتية سياسياً الأولى من نوعها على صعيد الدولة السورية، وهي تتعرض من قبل العديد من الأطراف الإقليمية والمحلية لضغوطات مختلفة، تؤثر على مسارها السياسي والاقتصادي معاً. لذلك، يتوجب على القائمين على هذه الإدارة، إثبات أن مشروعهم، وفي ظل التحديات الكبيرة أمامه واستمرار الأزمة السورية، قادرٌ على تأمين احتياجات سكان مناطقها، وتلبية متطلباتهم الحياتية الضرورية، وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي فيها.

وهنا، فإنه من الضرورة بمكان، البحث في إمكانيات وسبل البدء بالعملية التنموية المحلية، في مناطق شمال وشرق سوريا، وبالاعتماد على مقدرات المنطقة، وثرواتها، ومواردها الاقتصادية والبشرية، ووضعها في خدمة تحسين الواقع المعيشي والخدمي، وتطوير القاعدة الاقتصادية، بما يفضي إلى نجاح التجربة على الصعيد الوطني السوري، ويثبت بأن الإدارة الذاتية قادرة على تذليل الصعوبات التي تحيط بها، وقادرة على تحسين مستوى اقتصاد المنطقة، وقادرة على أن تؤمن احتياجات مناطقها، بالرغم من الصعوبات والتحديات القاسية التي تواجهها.

2- التوترات الأمنية والخلافات السياسية بين الحين والآخر

هذا الأمر يجعل من مناطق الإدارة الذاتية والحالة الاقتصادية فيها، رهينة العامل السياسي، وسياسات الحصار، التي تُنفَّذ ضدها، لدى حدوث أية توترات، أو مواجهات عسكرية؛ الأمر الذي يؤثر على عملية رفق الأسواق بالسلع والمنتجات اللازمة، فينخفض فيها العرض، وتحدث حالة من عدم الاستقرار، سواء في الكميات، أو في الأسعار، وتقلل من إمكانية حصول الأفراد على احتياجاتهم من السلع، والمواد الحياتية اليومية وغيرها.

وهنا، فإنه من الضروري القيام بوضع وتنفيذ خطط تنموية تعمل على إقامة الاستثمارات، مع ضرورة التركيز على تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المتعلقة بإنتاج السلع والمنتجات، التي تحتاجها المنطقة في القطاعين الزراعي والصناعي خاصة، بهدف توفير احتياجات الأفراد، وإحلال منتجات تلك المشروعات كبديل لتلك المستوردة.

3- حياة الإدارة الذاتية على مقدرات وثروات المنطقة بما فيها النفط

تشكل هذه الثروات أكثر من 55% من ثروات الدولة السورية ككل، وبالتالي فإن الإدارة الذاتية، وانطلاقاً من أسس التنمية المستدامة، لا بد وأن تعمل على استغلال هذه الثروات بالشكل الأمثل، والذي ينتج فوائد اقتصادية، يمكن استخدامها في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية في المنطقة.

فعلى الرغم من حجم الأعباء المالية الملقاة على عاتق الإدارة الذاتية، إلا أن استخدام الطرق والأساليب العلمية في مجال وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية، واتباع آليات الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوظيفها داخل قنوات استثمارية منتجة، وتوزيعها على القطاعات

الاقتصادية بالشكل المطلوب، سيكون كفيلاً بخلق أرضية، لرفع معدلات النمو، والبدء بعملية التنمية الاقتصادية، بالشكل السليم.

4- خلق قاعدة اقتصادية وإنتاجية في المنطقة

لعل من أهم أسس الاستقرار واستقلال القرار السياسي في المنطقة، هو إحداث قاعدة إنتاجية قادرة على تنويع، وزيادة حجم الناتج المحلي، ورفع معدلات النمو، وفتح فرص العمل والتوظيف، وإمداد الأسواق بالسلع والمنتجات الأساسية، وتغطية احتياجات الأفراد منها، الأمر الذي سيدفع باتجاه خلق نوع من الاستقرار في الأسواق، وتخفيض تكاليف التوريد، وبالتالي تخفيض الأسعار.

كما يمكن من خلال إقامة المشروعات داخل القطاعات الإنتاجية، استناداً إلى الخطط التنموية، وبشكل متوازن، أن يخلق نوعاً من التشابك، وسلاسل الدعم المتبادل، من توفير المواد اللازمة للإنتاج أو تصريف المنتجات، مما سيوفر المزيد من القطع الأجنبي المخصص لاستيراد متطلبات العمليات الإنتاجية، ويخفض من تكاليفها، ويمد الأسواق بسلع محلية الإنتاج، ومنخفضة الأسعار.

5- تحسين المستوى الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا

لا شك أن عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة، إن حدثت بشكلها المطلوب والصحيح، في ظل توفر الموارد المطلوبة، فإنها ستكون قادرة على تحسين المستوى الاقتصادي للمنطقة، وذلك من خلال دعم التنمية القطاعية المتوازنة، وتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاع الصناعي، من حيث إمداده بمتطلبات التصنيع الحديث، وحاجته من المواد الخام، واعتماده على التقنيات والتكنولوجيا المتطورة، ضمن الإمكانيات المتاحة، والقطاع الزراعي، باستغلال المساحات الزراعية الواسعة، وخصوبة التربة في المنطقة، بتطبيق أدوات وأساليب الإنتاج الزراعي، كالري الحديث، ومد قنوات المياه، يضاف إلى ذلك تنمية وتطوير البنية التحتية، وتحسين حالة الخدمات الرئيسية، كشبكات الكهرباء، والطرق، وبناء الجسور، ومد شبكات المياه والصرف الصحي؛ كل ذلك ضمن خطط تنموية، ترسم على أسس علمية، منطلقاً من الواقع الاقتصادي للمنطقة، وتستغل مواردها المتاحة بالشكل الأمثل، والذي يحقق الأهداف الأساسية للتنمية، من حيث خلق حالة من الاستقرار

الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، وتحسين مستويات الدخل، وبالتالي تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادي في المنطقة.

6- معالجة حالة الفساد الإداري

إن وضع الخطط التنموية السليمة، وربط القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض، على أسس صحيحة وقوية، متزامنة مع سن التشريعات والقوانين اللازمة، ستكون كفيلة بتنظيم البيئة الاستثمارية، وخلق الآليات الكفيلة بجذب رؤوس الأموال، وتوظيفها في القنوات الاستثمارية، القادرة على خلق القيم المضافة الحقيقية، وربط تلك القطاعات ببعضها بشبكة علاقات اقتصادية متبادلة، تؤمن لبعضها التغذية والتغذية العكسية، بهدف تطويرها، وتحسين مستوى أدائها الاقتصادي.

إن خلق مثل هذا الواقع من التخطيط الاقتصادي، وإصدار القوانين والتشريعات الناضجة، كفيل بخلق حالة من القدرة على تقييم تنفيذ المشروعات التنموية، والرقابة عليها، وبالتالي رفع إمكانية تحجيم حالة الفساد الإداري، المنتشرة على سويات مختلفة، والتي تعمل على رفع الكلفة الاقتصادية، وتؤثر على حالة الاستقرار الاقتصادي والإداري، وتراجع إمكانيات تحقيق معدلات نمو جيدة، واستغلال الموارد المتاحة، لتحقيق غايات شخصية، مما يؤدي إلى التأثير في المؤشرات الاقتصادية التنموية بشكل سلبي، وخلق انطباعات مجتمعية سلبية عن الحالة الإدارية والقانونية داخل مؤسسات الإدارة الذاتية والقائمين عليها.

الفصل الثالث - الاستراتيجيات التنموية المقترحة

باتت التنمية الاقتصادية في مناطق شمال وشرق سوريا حاجة ملحة، في ظل تراجع الواقع الاقتصادي في المنطقة، متأثراً سياسياً بالأزمة السورية المستمرة من جهة، وبحالة عدم الاستقرار الناجمة عن التهديدات التركبية المستمرة من جهة ثانية. واقتصادياً، بحالة عدم وجود خطط اقتصادية تنموية واضحة، تسير عليها المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة، إضافة إلى غياب الهياكل الاقتصادية المتكاملة، والقدرة على تسيير وضبط العملية التنموية على المسار الصحيح، الأمر الذي يتسبب بالمزيد من الهدر في الموارد المتاحة في المنطقة، وفقدان إمكانية الاستفادة المثلى منها.

أولاً - التنمية القطاعية

لا شك أن القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتنميتها، تشكل الحجر الأساس في إحداث أية حالة تنموية، سواءً على الصعيد المحلي في مناطق شمال وشرق سوريا بشكل خاص، أو وفقاً للنظرية الاقتصادية بشكل عام.

وحيث يشكل القطاع الزراعي أهمية استثنائية في المنطقة، تنطلق من توفر المساحات الزراعية الواسعة، وسيادة المداخل الزراعية لدى السكان، والمحاصيل الزراعية الاستراتيجية المنتجة، إلا أنه لا مناص من التركيز على القطاع الصناعي، وتنفيذ الخطط والسياسات، الكفيلة بتنميته وتطويره، لقدرته العالية على خلق القيم المضافة، وتوفير فرص العمل من جهة، وإنتاج مستلزمات العمليات الإنتاجية وغير الإنتاجية، لنفسه وللقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وحيث تعتبر التنمية الاقتصادية عملية شاملة، لا تختصر على قطاع بذاته، فمن الضروري أن تشمل الخطط التنموية باقي القطاعات الاقتصادية، سواءً تلك المتعلقة بالبنية التحتية، أو التجارية، أو الخدمية، أو المالية والمصرفية، بهدف خلق نوع من التكامل داخل الاقتصاد، وخلق التعدد القطاعي فيه، وعدم ترك المجال لقطاع بعينه في السيطرة على الاقتصاد المحلي، وتوجيه كل الجهود التنموية إليه، أو الاعتماد الكامل عليه، لتوفير العائدات اللازمة في المنطقة.

1- تنمية القطاع الزراعي

يُعدُّ القطاع الزراعي في مناطق شمال وشرق سوريا، أحد أهم الركائز الأساسية لأية عملية تنموية اقتصادية واجتماعية قادمة. فهو "قطاع الشعب" كما سماه ابراهام لينكولن، كونه يشكل المصدر الرئيسي للغذاء، ويساهم بنسبة عالية في توفير الأمن الغذائي للمجتمع، ويوفر فرص عمل لأعداد كثيرة من العاملين، كما يوفر المواد الخام، والعديد من المواد الأولية اللازمة للصناعات في المنطقة. الناحية الأهم، هي قدرة هذا القطاع على إنتاج السلع الاستراتيجية، كالقطن، والقمح، وأخرى ضرورية كالخضار، والتي يكون لها دور حقيقي في تحسين واقع الأمن الغذائي في المنطقة.

لذلك، تعد تنمية القطاع الزراعي إحدى أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، فتوفير المنتجات الزراعية الضرورية محلياً، من شأنها أن تؤمن الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأسر في المنطقة، خاصة وأن هذه الأسواق تعاني من عجز واضح في مسألة

عرض المنتجات الزراعية المحلية، لذلك يتم الاعتماد على الاستيراد، أو توريدها من الداخل السوري.

من هنا، فإن تنمية القطاع الزراعي تعتبر واحدة من أهم أدوات تحسين واقع الأمن الغذائي، ومساهم عالي التأثير في معظم الجوانب التنموية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو البيئية. لذلك لا بد وأن يحظى هذا القطاع بأهمية بالغة في الخطط التنموية والمباشرة بأسرع وقت ممكن، لوضعها وتنفيذها، أملاً بأن تكون هذه العملية قادرة على توفير الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وبما يتوافق مع القدرات الشرائية للمستهلكين، في ظل الارتفاعات المستمرة في الأسعار، وتكاليف الإنتاج.

أ- أهم التحديات أمام تنمية القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي في مناطق شمال وشرق سوريا تحديات عديدة، منها ما هو مرتبط بإفرازات الأزمة السورية، ومنها ما هو مرتبط بالواقع الاقتصادي والإنتاجي للقطاع نفسه.

فعلى الصعيد الأول، ساهمت الأزمة في تزايد صعوبات الإنتاج والتسويق داخل القطاع الزراعي، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وأسعار الطاقة، مع قلة توفر البذار، وفقدان الأسمدة والأعلاف والمبيدات الزراعية، إضافة إلى انقطاع طرق المواصلات، وهجرة الكثير من الأيدي العاملة في الزراعة، أو ملاك الأراضي، سواءً إلى المدن، أو إلى الخارج. كل ذلك ساهم في تراجع كميات الإنتاج في هذا القطاع، وسبب عجزاً في أسواق المنتجات الزراعية، مما رفع من أسعارها، وتسبب في تراجع قدرات الأسر في تأمين متطلباتهم اليومية من الغذاء.

أما على الصعيد الثاني، فإنه تطغى الزراعة البعلية في المنطقة، حيث يتم الاعتماد على مياه الأمطار لري المزروعات، وخاصة المساحات الواسعة من القمح والشعير، مما يتسبب بانخفاض في إنتاجية الأراضي، وبالتالي في الكميات المنتجة، وينعكس ارتفاعاً في تكاليفها. كما يمكن الإشارة إلى أن المنطقة تقتد إلى المشاريع الزراعية الحديثة وذات الأحجام الكبيرة، والتي تتميز بارتفاع مستويات الأداء الاقتصادي فيها، وانخفاضاً في حجم تكاليفها، بسبب حالة وفورات الحجم التي توفرها مثل هذه المشاريع.

التحدي الأهم أمام القطاع الزراعي، وأية عملية تنموية فيه، هي مسألة توفر المياه، خاصة وأن المنطقة تشهد في السنوات الأخيرة قلة في الهطولات المطرية، وحجز نسبة عالية من مياه الأنهار، والتحكم في جريانها من قبل الحكومة التركية، مما يتسبب في تراجع إمكانيات السقاية

في تلك الأراضي، التي تعتمد على مشروعات الري المختلفة. يضاف إلى ذلك، سيادة ثقافة الري التقليدي مقارنة بأساليب الري الحديثة، مما يتسبب أيضاً في هدر وفقدان كميات كبيرة من المياه، ويترك آثاره البيئية على مشاريع التنمية المستدامة.

ب- أهمية مشاريع التنمية الزراعية

تعتبر الزراعة في مناطق شمال وشرق سوريا عماد أية عملية تنموية يمكن الشروع فيها، لتوفر المساحات الزراعية الواسعة وذات التربة الخصبة، ولقدرتها العالية على توفير الأمن الغذائي، ومدخلات العملية الإنتاجية، وتحقيق قيم مضافة يمكن الاستفادة منها في تحسين الواقع الإنتاجي، والأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي.

لذلك لا بد من وضع الخطط الزراعية التنموية القادرة على استيعاب وتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة بتنمية القطاع الزراعي، من تأسيس مشاريع إنتاجية حديثة، واعتماد الطرائق الحديثة في الزراعة والري، وتربية الحيوانات، مع التركيز على ضرورة دعم مشاريع الري الحديثة، كشبكات الري بالتنقيط، أو الري بواسطة الرذاذات، إضافة إلى مشاريع قنوات الري، والاستفادة من مياه السدود، لتوسيع المساحات المروية، وزيادة نسبتها إلى إجمالي المساحات الزراعية، وإقامة المعامل والمشروعات اللازمة لتوفير مدخلات العملية الزراعية، كمصانع الأعلاف للحيوانات، وصناعة الأسمدة الكيماوية، والمبيدات الزراعية اللازمة لرش المزروعات وزيادة إنتاجيتها، وتحسين تجهيزات غرابيل الحبوب، لتتقيد البذار المستخدمة في الزراعة، وتحسين نوعيات بذار الخضار، لزيادة إنتاجيتها جودة وكمية.

2- تنمية القطاع الصناعي

تُعرف الصناعة بأنها قاطرة النمو داخل أي اقتصاد كان، لقدرة هذا القطاع العالية على خلق مزايا اقتصادية وإنتاجية عديدة، تدعم أية عملية تنموية يمكن القيام بها. وعلى الرغم من الكثير من المعوقات والعراقيل التي تواجه القطاع الصناعي في مناطق الإدارة الذاتية، إلا أن هذا القطاع يشهد حالة من النمو المضطرد، وضمن الإمكانيات المتاحة، والثقافة الاستثمارية السائدة.

فبعد عقود من حرمان المنطقة، من تأسيس مشاريع صناعية، خارجة عن الخطط الخمسية التي كانت ترسمها الحكومة السورية، والتي لم تحظَ فيها هذه المناطق بأهمية، من حيث التركيز على تنميتها أو تطويرها، وتأسيس مشاريع صناعية فيها، فقد جاءت الإدارة الذاتية، لتفتح الباب أمام تأسيس مثل هذه المشروعات. وعلى الرغم من الكثير من المآخذ على آلية التأسيس أو السياسات

الاقتصادية المتبعة في ذلك، إلا أنه لا يمكن غض الطرف عما تحقق في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تأسست مشاريع صناعات غذائية، وأخرى كيميائية، وثالثة هندسية وغيرها، كانت تفتقد إليها هذه المناطق، بالرغم من توفر مدخلاتها الأساسية، أو المواد الخام الرئيسية اللازمة لها، وذلك بمبادرات، سواءً من جانب مؤسسات الإدارة الذاتية، أو مشاريع أهلية.

أ- أهم التحديات أمام القطاع الصناعي

تشكل مسألة توافر رؤوس الأموال، القضية الأهم في حقل إقامة الصناعات المختلفة في المنطقة. وتعتبر هذه المسألة تحدياً أولياً، يمكن النظر إليه، والبحث في إمكانية تذليل هذه العقبة أمام تأسيس وإقامة المشروعات الصناعية التي تحتاجها المنطقة.

ولأن التجربة الصناعية في المنطقة تُعد حديثة العهد مقارنة بباقي المناطق، من حيث درجة تركيز المشاريع أو انتشارها في المنطقة، لذلك نلاحظ أن أسلوب الإدارة، أو تنفيذ هذه المشروعات، ليس بالسوية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو عالية، ودعم عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة. حيث لم تعتمد الإدارة الذاتية حتى الآن أية سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف، وبالتالي يلاحظ تشتت الموارد وعدم الاستغلال الأمثل لها، إضافة إلى الهدر الكبير في حجم تلك الموارد، نتيجة عدم وضع الخطط الاستثمارية المناسبة، وتوزيع تلك الموارد في القنوات السليمة.

من جانب آخر تشكل مسألة توفر الطاقة اللازمة للتشغيل، تحدياً آخر أمام رفع مستوى الأداء والإنتاجية في القطاع الصناعي، وذلك بسبب سوء شبكة الكهرباء، وعدم توفرها في معظم أوقات اليوم، وهي العنصر الرئيسي في تشغيل المعامل والمصانع، ورفع إنتاجية العمل؛ يضاف إليها صعوبة توفر حوامل الطاقة الأخرى، كالمازوت والفيول، وفي حال توفرها تكون بجودة سيئة، مما يؤثر في رفع تكاليف الإنتاج، ويخفض من مستوى الأداء داخل المشروعات الصناعية بشكل عام.

ومن التحديات الأخرى، عدم استقرار سعر الصرف، والوضع الأمني غير المستقر، لذلك هناك إحجام من المستثمرين -على قلتهم- عن تنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل، أو تلك التي تتطلب رأس مال كبير، بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة من جهة، وعدم ثبات قيمة التدفقات المالية في المشروع من جهة ثانية.

بقي أن نذكر، أن هناك صعوبات حقيقية في مسألة توفير التجهيزات والتقنيات الحديثة، وتوريدها إلى المنطقة، لحالات الحصار المفروضة من قبل معظم الأطراف على مناطق الإدارة الذاتية في هذا السياق. إضافة إلى تكاليفها العالية، وعدم توفر الخبرات الهندسية، وأصحاب المهارات والمؤهلات، القادرين على صيانة تلك المعدات الحديثة، في حال حدوث أي عطل، أو توقف فيها، ومحاولة استئجار فنيين صيانة من الخارج، مما يتسبب بزيادة مدد التوقف، ويرفع من التكاليف، ويسبب خسارات كبيرة للمشروع، هذا إن لم يتوقف بشكل نهائي، عندما لا يتمكن أصحابه من تصليح وصيانة الأعطال، التي تحدث بين الحين والآخر.

إن استمرار الأزمة تسبب بانقطاع طرق الإمداد اللوجستي، أو تصريف المنتجات في أحيان كثيرة. حيث يلاقي أصحاب المشروعات الصناعية مصاعب جمة في مسألة تأمين وتوريد المواد الخام والأولية اللازمة للإنتاج، سواءً من الداخل السوري، أو من إقليم كردستان العراق، ولأسباب مختلفة، منها ما هو داخلي، يتعلق بالتعليمات وإجراءات الاستيراد عبر المعابر، ومنها ما هو خارجي، يتعلق بفرض حصار من قبل الأطراف المختلفة على مناطق الإدارة الذاتية بين الحين والآخر، أو طلب عمولات كبيرة، للسماح بتوريدها إلى هذه المناطق.

ب- تنمية القطاع الصناعي

يشكل دعم القطاع الصناعي، واحداً من أهم الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية. بناء عليه، لا بد من إعطاء الأولوية لتأسيس قاعدة صناعية متنوعة، تكون قادرة على ردف الأسواق باحتياجاتها من السلع الضرورية، وتلك التي تشكل مدخلات للعملية الإنتاجية، فترتقي بمعدلات النمو الاقتصادي، وتعمل على تنشيط باقي القطاعات داخل الاقتصاد، عن طريق الترابطات الأمامية والخلفية، التي تنتجها عمليات التصنيع المختلفة، سواءً داخل القطاع ذاته، أو مع القطاعات الأخرى.

وهنا، ووفقاً للإمكانيات المتاحة، وللواقع الاقتصادي في المنطقة، ومدى توفر العناصر الأساسية للإنتاج، يمكننا التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، وتوفير البيئة الاستثمارية اللازمة لتحفيز المستثمرين على تأسيسها، وتوسيع وتطوير القائمة منها، لما تملكه هذه المشاريع من قدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتأمين احتياجات الأسواق الاستهلاكية، أو الاحتياجات الإنتاجية، والمدخلات الرئيسية للعديد من عمليات الإنتاج، أو المواد الوسيطة والمساعدة فيها.

إضافة إلى عدم حاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة، وأن إقامتها سيزيد من حجم الطلب على العمالة، وبالتالي يزيد من حجم المداخيل، وينشط الأسواق، ويدفع بمعدلات النمو نحو الأعلى.

إن الارتقاء بواقع القطاع الصناعي، وتحديد البدائل الاستثمارية الممكنة في هذا القطاع، وبما يتماشى والواقع الاقتصادي، والإمكانات المتاحة، وتنمية الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، سيشكل أرضية مناسبة لخلق قاعدة إنتاجية في المنطقة، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي يجب أن يكون محل اهتمام لدى أصحاب القرار في وضع السياسات والخطط اللازمة لذلك، والتي يجب أن تستهدف بالدرجة الأولى تطوير هذا القطاع، وتحسين البيئة الاستثمارية فيه.

3- القطاع التجاري والخدمي

شهد قطاع التجارة في مناطق شمال وشرق سوريا، نشاطاً واضحاً مقارنة بباقي القطاعات داخل الاقتصاد المحلي، فقد ازدهر هذا القطاع نتيجة للكثير من العوامل التي أفرزتها الأزمة السورية وتداعياتها على المنطقة، بالإضافة إلى الآليات والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الذاتية في تسييره. والتي رأت في الرسوم الجمركية التي تفرض على المستوردات، سواءً القادمة من إقليم كردستان، أو من مناطق الداخل السوري، قناةً مالية لتجميع الإيرادات لخزينتها. كما أنها استخدمت سياسات معينة في عملية الاستيراد، وتسليمها لأشخاص بعينهم، إما أنهم من رجال الأعمال المعروفين في المنطقة، أو ممن لهم علاقات وصلات قوية مع الإدارة الذاتية بشكل أو بآخر. كان الهدف من وراء ذلك، التحكم بعملية الاستيراد، وفق المنظور الاقتصادي والسياسي للإدارة من جهة، ومن جهة ثانية لتأمين تدفق الإيرادات المالية للعملية التجارية بشكل منظم، وضمن قنوات لا يمكن تهريب أصحابها من تسديد الرسوم والضرائب للإدارة الذاتية.

لذلك، وعلى الرغم من أن مؤسسات الإدارة الذاتية قد فتحت المجال أمام الأفراد، للقيام بعمليات التجارة والاستيراد، بعد استيفاء الشروط القانونية والإدارية لذلك، إلا أنه بقي التجار من أصحاب العلاقات، سواءً مع الإدارة أو مع الأطراف الخارجية، هم أصحاب الحظوة والمعاملة الجيدة من جانب الإدارة الذاتية، مما خلق نوعاً من التنافس غير العادل بينهم وبين التجار العاديين.

أ- تحديات القطاع التجاري

كما ذكر آنفاً، سجّل القطاع التجاري نشاطاً اقتصادياً عالياً، مقارنةً بالقطاعات الأخرى، ولكن ذلك لم يكن كافياً للقضاء كلياً على جملة من التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في المنطقة.

على الصعيد الداخلي، تفرض مسألة تركيز المشاريع التجارية في أنشطة تجارية خدمية معينة، كتجارة السيارات، ومكاتب وشركات تحويل الأموال والصرافة، واستيراد المواد الغذائية نفسها بقوة، كأحد أهم التحديات أمام القطاع التجاري، لأنها تساهم في تركيز رأس المال، وفي حدوث استقطابات مجتمعية معينة.

كما تأتي مسألة الاستعانة - من قبل الإدارة الذاتية - بشخصيات معينة، من وسط رجال الأعمال دون غيرهم، لتأدية العمل التجاري، وخاصة المتعلق بتوريد السلع والبضائع إلى مناطقها، نوعاً آخر من التحديات داخل القطاع التجاري، لما يتركه مثل هذا الأمر من آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة، سمحت بظهور حالات من الثراء الفاحش في المنطقة.

من الجانب الإداري والتنظيمي، تظهر أيضاً العديد من التحديات أمام هذا القطاع، كشروط تنظيم وتأسيس الشركات التجارية، أو الأعمال التي يسمح لها بالقيام بها، أو آليات عملها. إضافة إلى المسائل المتعلقة بثقافة الربح السريع، ولو على حساب التضخم، ورفع الأسعار في الأسواق.

من جهة أخرى، لا يرى التجار أنفسهم ملزمون بأية أخلاقيات للعمل، يؤديها عادة رجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية في مجتمعاتهم، كدعم المشاريع الخيرية، ودعم الأسواق، وزيادة العرض، بأسعار مناسبة في حالة الأزمات الاقتصادية، أو زيادة نسبة الفقر، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالأخلاقيات الاقتصادية، وهذا يشكل تحدياً واضحاً أمام نشر ثقافة مغايرة للسعي وراء الأرباح السريعة، وتحقيق المزيد منها، بأقصر فترة ممكنة.

لا يفوتنا هنا، أن نشير إلى قضية انتشار وباء كورونا، الذي يشكل تحدياً هاماً، يؤثر على مسائل التوزيع والتصريف، أو الحصول على المواد من مصادرها، حيث يزداد الأمر سوءاً عندما يتم فرض حالة الحظر الكلي في المنطقة، مما يصيب هذا القطاع بحالة من الشلل الجزئي، ويؤثر على معدلات العمل فيه، وعلى نشاط الأسواق بشكل عام.

بقي أن نذكر، أن التجار يتحكمون بمعظم آليات ومراحل سلاسل التوريد إلى الأسواق، وهذا تحد جديد يفرض ضرورة قوينة وتنظيم هذه العملية، بما يضمن حفظ حقوق المنتجين والمستهلكين

على حد سواء، ويسمح بتدفق السلع والمنتجات من مراكز إنتاجها إلى مراكز تصريفها بسهولة ويُسر، ودون السماح بأية احتكارات، أو فرض نسب ربحية عالية من قبل التجار عليها.

ب- تنمية القطاع التجاري والخدمي

نظراً للأهمية الاستثنائية التي أولتها الإدارة الذاتية للقطاع التجاري، يمكننا القول بأنه ولتنمية هذا القطاع الحيوي والهام، والسعي به نحو التطوير، وقيامه بمهامه بالشكل الأفضل، لا بد من التسريع في استصدار القوانين المتعلقة بالتجارة، وآليات تنظيم العمل التجاري، بما يضمن قيامه بأدواره الاقتصادية في المجال التنموي، كتحقيق المزيد من الدخول داخل الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل لأعداد جيدة من العاملين، وإمداد الأسواق بالسلع والمنتجات، ومدها بالحركية والنشاط، بما يضمن اكتمال الحلقة الإنتاجية والتسويقية، ويسمح للمنتجين بالقيام بعملية إعادة الإنتاج وتحسينه وتطويره من جهة، ويوفر مستلزمات واحتياجات الوحدات الاقتصادية مؤسسات وأفراد وبأسعار مناسبة من جهة أخرى.

كما يتطلب العمل لتطوير هذا القطاع، رفده بالكوادر المؤهلة على صعيد التجارة الداخلية، أو على صعيد التجارة الخارجية، وعدم الاكتفاء بعاملين ينفذون القرارات الإدارية وحسب. ذلك لما يحمله هذا القطاع من أهمية قصوى، ويدخل في العمليات الاقتصادية بحركية عالية. لذلك، فإنه لا بد من تأهيل العاملين فيه واستمرار التدريب، بشكل يتماشى مع ضرورات التحسين والتطور المستمر.

من ناحية أخرى، لا شك أن منح التراخيص التجارية، والسماح بممارسة العمل التجاري، لا يجوز أن يتم إلا ضمن ضوابط إدارية وقانونية واقتصادية معينة، تؤهل هذا القطاع لأن يكون فاعلاً ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق شمال وشرق سوريا.

يضاف إلى ذلك، ضرورة تحسين وتطوير شبكة الطرق والمواصلات المحلية، لتسهيل تحرك المركبات والشاحنات الخاصة بنقل السلع والبضائع، والتخفيض من تكاليفها، ويؤمن السرعة الكافية لتقلها، لتأمين إمدادات المنطقة وأسواقها بالسلع والاحتياجات اللازمة، وفي الوقت والمكان المناسبين، وضمن مستويات ما يسمى بالتكلفة الاقتصادية المتوازنة.

ثانياً - مراحل وخطوات التخطيط لاستراتيجية تنمية في مناطق شمال وشرق سوريا

تستند عملية التنمية على ركائز أساسية، تتمثل في الركيزة الاقتصادية، والركيزة الاجتماعية، والركيزة البيئية. لذلك، يمكن القول إن عملية التنمية الاقتصادية، وفقاً لاستراتيجية معينة، واتباع خطوات التخطيط المناسبة، هي ليست إلا جزءاً من عملية أشمل وأوسع، هي عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

1- استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

لإحداث الفرق الواضح في الواقع الاقتصادي للمنطقة، لا مناص من اعتماد التخطيط الاستراتيجي المحلي، من خلال استراتيجية اقتصادية تنموية، تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة في المنطقة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالاعتماد على المقومات الذاتية والمحلية بالدرجة الأولى، لتكوين أرضية ملائمة، تكون قادرة مستقبلاً على جذب عوامل النمو الخارجية، وخاصة الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن يعول عليها في مسألة تعويض ضعف القدرة المالية لدى الإدارة الذاتية، للاضطلاع بالقيام بالمشاريع الضخمة، وخاصة مشروعات البنية التحتية، التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تقوى الإدارة الذاتية أو رجال الأعمال المحليون على توفيرها.

1- ركائز استراتيجية التنمية المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا

تهدف أية استراتيجية تنموية، إلى الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوفرة، لدرجة يمكن من خلالها تعزيز القدرات الذاتية في خلق ديناميكيات محلية، قادرة على تحقيق معدلات نمو عالية، ومن ثم إحداث التطور المنشود على صعيد المنطقة، وبما يحقق التوازن الجغرافي والبيئي، ويحجم من الاختلالات داخل الاقتصاد المحلي.

لذلك، يمكننا أن نذكر بعضاً من السياسات والإجراءات، التي يمكن من خلالها بناء استراتيجية اقتصادية للمنطقة، وهي:

أ- حماية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، وتقليل الهدر المرافق لعمليات إنتاجها، وتسخيرها لخدمة القطاعات الإنتاجية، القادرة على تحسين معدلات النمو، وخلق فرص العمل، وتكوين القيم المضافة.

ب- تطوير بيئة العمل والاستثمار، وخلق جميع العوامل والمقومات الكفيلة بتحسين الواقع الاستثماري، لزيادة حجم الاستثمارات، وخاصة الاستثمارات الزراعية والصناعية.

ج-تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال تطوير القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المحلي، والتركيز على الصناعات الرائدة، القادرة على خلق شبكة من الترابطات الأمامية والخلفية، وبالتالي خلق حركية داخل القطاعات المختلفة، بحيث تزيد من النشاط، وتدفع بمعدلات النمو الاقتصادي نحو الأعلى.

د- التركيز على تطوير الموارد البشرية، وخاصة تلك العاملة في الحقل الإداري والاقتصادي، من خلال تعزيز دور مؤسسات التدريب الرسمية، وتطبيق خطط تدريب متطورة، ترفع من مستويات المهارة الإدارية أو الإنتاجية للعاملين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، العمل على إعداد دراسة مسحية، لمعرفة التخصصات المهنية والمعرفية المطلوبة، ومحاولة جذب الخبرات والكفاءات العلمية والعملية، المؤهلة والقادرة على قيادة عملية التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة.

هـ- كل ما يلزم لتحسين مستويات العمل والأداء للقطاع الزراعي، وزيادة المداخل المتوفرة فيه، وخاصة توفير مستلزمات الإنتاج، وعناصر الطاقة المطلوبة، والأدوية الزراعية والبيطرية اللازمة، وذلك بهدف تحسين واقع هذا القطاع الحيوي الهام وتطويره.

و- فتح المجال أمام القطاع الخاص، لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على الصعيد القطاع الواحد، أو توزيعها داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة الإنتاجية منها، والعمل على خلق المحفزات اللازمة له، لإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرة على خلق نسب نمو عالية، وفتح فرص عمل وفيرة، وتكوين تراكمات رأسمالية محلية في المنطقة، وبالتالي تخفيف العبء المالي والاقتصادي عن كاهل مؤسسات الإدارة الذاتية، وتركها للتركيز على المشاريع الاستراتيجية التي تهم المنطقة.

ز- توفير حوامل الطاقة بالجودة والأسعار المناسبة، وذلك لتشغيل المعامل والمصانع، والمشروعات الزراعية، وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، مما سينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، ويحسن من مستويات الأداء والكفاءة الاقتصادية لمختلف تلك القطاعات.

ح- إزالة مختلف الصعوبات، التي تعيق الشروع بعملية التنمية الاقتصادية، وتوفير البيئة الملائمة لها، سواء الإدارية أو الاقتصادية، وحتى الاجتماعية، من خلال الارتقاء بالهياكل التنظيمية، ذات الصلة بعملية التنمية الاقتصادية، وتحسين البنى التحتية، وخدمات الطرق، والنقل، والمواصلات، والاتصالات.

ثانياً - خطوات التخطيط المحلي الاستراتيجي

يتميز الواقع الاقتصادي في المنطقة بغياب خطط تنموية استراتيجية، لتكوّن إطاراً، أو برنامجاً للعمل يمكن السير عليه، لتحقيق خطوات إيجابية في حقل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية بالدرجة الأولى، ومشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة.

فما هي أهم خطوات التخطيط الاستراتيجي، التي يمكن العمل من خلالها تنفيذ وتطبيق برامج التنمية الاقتصادية في مناطق شمال وشرق سوريا، والمتوافقة مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي؟

1- الخطوة الأولى: تكوين فريق اقتصادي خاص بعملية التنمية الاقتصادية

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية - بالدرجة الأولى - توفير الكادر الإداري والاقتصادي المتكامل على الصعيد المؤسسي، والمؤهل والقادر على تنظيم الجهود والإمكانات المتوافرة داخل الاقتصاد المحلي، سواءً كانت قطاعات تابعة لمؤسسات الإدارة الذاتية، أو قطاعات أهلية، أو تلك التابعة للمنظمات غير الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، لأن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية متكاملة، لا يجوز التركيز على قطاع معين، بل تتطلب هذه العملية تضافر جهود كل القطاعات المذكورة، لتحقيق الأهداف التي سيتم رسمها بدقة وموضوعية من قبل الفريق الاقتصادي، والذي سيقوم أيضاً بعملية توزيع المهام الرئيسية، وضمن استراتيجيات محددة، لتنفيذ تلك الأهداف، وخاصة عملية تكوين الهياكل التنظيمية الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي، وبما يخلق نوع من الشراكة بين القطاع الخاص، وقطاع المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية، على أسس تنظيمية وقانونية واضحة، لدفع عوامل النمو، وتحفيزها بما يتماشى مع أهداف عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

2- الخطوة الثانية: تكوين قاعدة بيانات للاقتصاد المحلي وتقييم الواقع الحالي

تعتبر مسألة تحديد خصائص الاقتصاد في مناطق شمال وشرق سوريا في غاية الأهمية، وذلك للوقوف على الهياكل الاقتصادية والإدارية القائمة، ودورها في عملية التنمية، ولتحديد الاتجاهات الرئيسية، التي يمكن أن تساهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، فإن الأمر يتطلب تحديد الخصائص الرئيسية للاقتصاد المحلي، وتقييم الواقع الحالي، من خلال جمع وتوفير البيانات اللازمة لعملية التقييم، ورسم المعالم والقنوات الأساسية، التي سيتم تطبيق البرامج التنموية فيها، إضافة إلى تحديد العلاقات القائمة بين القطاعات المختلفة من جهة، وبينها وبين مؤسسات الإدارة الذاتية من جهة ثانية، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع أنشطة ومهام استراتيجية التنمية والشروع بها.

كما تتطلب هذه الخطوة ضرورة العمل على توفير البيانات الإحصائية اللازمة عن المؤشرات الاقتصادية، وخاصة مؤشرات الاقتصاد الكلي، بهدف تكوين قاعدة بيانات متكاملة يمكن القيام بتحليلها، والاعتماد عليها لرسم الخطط التنموية المستقبلية، وبما يضمن تنويع وتقوية القاعدة الاقتصادية والإنتاجية، وتنفيذ المشروعات الرائدة. يضاف إلى ذلك، تحديد كل من عناصر القوة ونقاط الضعف داخل الاقتصاد المحلي، بهدف تعزيز وتطوير الأولى، وتذليل وتحجيم الثانية، وبما يخدم تطوير عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وهنا يمكن ذكر بعض الأمثلة على تقييم الاقتصاد المحلي:

- **نقاط القوة:** المساحات الزراعية الواسعة، وتوفر الموارد الاقتصادية، وخاصة الثروات الباطنية كالفط والغاز، وتوفر القوى العاملة، ودخول المرأة ميدان العمل الاقتصادي.

- **نقاط الضعف:** غياب التكامل بين الهياكل الإدارية والتنظيمية في الحقل الاقتصادي، والبنية التحتية المهترئة، وانتشار البطالة المقنعة، وضعف إنتاجية العمل، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا المتطورة.

- **الفرص:** تطوير أساليب الإنتاج الزراعي، وإصدار القوانين الناظمة للعمل الاقتصادي والمحفزة لعملية التنمية، وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومخرجات التعليم العالي الجديدة، وإحلال سياسة بدائل المستوردات.

- **التحديات:** استمرار هجرة الشباب والكفاءات، والحالة التعليمية واستراتيجيات التعليم، ومشكلات سعر الصرف وغياب الجهاز المصرفي، وصعوبة توريد التكنولوجيا إلى المنطقة.

إن القيام بمثل هذه العملية، سيكون كفيلاً بإجراء تقييم مناسب للاقتصاد المحلي، وتحديد خصائصه الرئيسية، لضمان فعالية التخطيط الاستراتيجي، وتقديم الدراسات، والتحليل المناسب لتخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، بما يخدم تطوير الواقعين الاقتصادي والاجتماعي في

المنطقة، ويسهل على المستثمرين توجيه أموالهم إلى القنوات الاستثمارية، التي تعيد الاقتصاد المحلي من جهة، وتحقق لهم الربحية المناسبة من جهة ثانية.

3- الخطوة الثالثة: التخطيط لاستراتيجية محلية

تستلزم عملية التنمية المحلية، الإعداد لاستراتيجية معينة، تأخذ بالاعتبار الأهداف الأساسية لعملية التنمية المنشودة بالدرجة الأولى، وتستند إلى مخرجات عملية تقييم الاقتصاد المحلي، وتحليل مؤشراتته الرئيسية الحالية، وتحديد تلك المستهدفة ضمن رؤية اقتصادية متطورة، تأخذ بالحسبان مصالح مختلف الأطراف الفاعلة داخل الاقتصاد المحلي وقطاعاته المختلفة، في سعيها لرفع معدلات النمو، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وبما يحقق التوازن بين الركائز التنموية الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولا بد أن تشمل هذه الاستراتيجية على عدة جوانب رئيسية، كالرؤية والرسالة والأهداف، ووسائل وأدوات العمل، وتحديد البرامج التنموية، المنوي القيام بها، ووضع الإطار الزمني المناسب لتنفيذ المشروعات التنموية، ضمن خطة استراتيجية متكاملة.

4- الخطوة الرابعة: مرحلة التطبيق والتنفيذ

بعد تحديد رؤية وأهداف وأدوات استراتيجية التنمية الاقتصادية، تأتي الخطوة التالية، والمتمثلة بتنفيذ وتطبيق تلك الاستراتيجية، وذلك من خلال وضع خطة شاملة لعملية التنمية، وتحديد الإجراءات والسياسات الكفيلة بتنفيذها، وتحديد المشاريع الرئيسية، بحسب ترتيب الأولويات، وتحديد احتياجاتها، ومصادر تمويلها، ونسب الإنجاز المتوقعة، إضافة إلى العناصر الرئيسية الواجب توافرها من موارد اقتصادية، وتمويل، ومورد بشري، وهياكل إدارية، ومكاتب، كمتطلبات أساسية لعملية التنمية الاقتصادية وغيرها، وذلك ضمن رؤية واضحة الاتجاه، للسير بالاقتصاد المحلي نحو التطور والنمو.

كما تتضمن هذه المرحلة، وضع خطط العمل على مستوى الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، الإدارية والتنفيذية، للعمل على إدارة وتنسيق تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية، عبر القدرات والإمكانات المتاحة، والأهداف المرسومة ضمن السياق ذاته. وهذا الأمر يتطلب تضافر الجهود من قبل جميع أصحاب المصالح، هيئات ومؤسسات وأفراد، لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ووضع الأسس والمقاييس اللازمة لإجراء عملية التقييم لاحقاً، وبهدف التحقق السريع من النتائج،

وتصحيح الأخطاء والانحرافات، التي قد تظهر أثناء التنفيذ مباشرة، لتجنب تراكم آثارها السلبية، ومن ثم الحصول على النتائج المرجوة.

5- الخطوة الخامسة: مراجعة وتقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية

إن نجاح أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية، يتطلب وضع نظام واضح للمعايرة والقياس، بهدف التحقق السريع من مطابقة النتائج والإنجازات، بالأهداف المرسومة سابقاً، وذلك من خلال مراجعة آليات تطبيق البرامج والسياسات الموضوعة، كأدوات لتنفيذ الاستراتيجية التنموية.

لابد من الإشارة هنا، إلى أن عملية التقييم والمراجعة، هي عملية مستمرة تبدأ مع تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات استراتيجية التنمية، وليس بعد الانتهاء منها، وذلك بمقارنة مستويات الإنجاز، والنتائج المتحققة على أرض الواقع، بتلك المرسومة ضمن خطط العمل والإنتاج، ولا يقتصر التقييم على الإدارة الاقتصادية في المنطقة، أو تلك الجهات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، بل يجب أن تتم مشاركة معظم الأطراف المجتمعية في عمليتي إعداد وتنفيذ استراتيجية التنمية، ومن ثم متابعتها وتقييمها أيضاً. وذلك للوقوف مباشرة على الأخطاء والانحرافات، التي قد تظهر أثناء التنفيذ، وبالتالي العمل على تصحيح الاختلالات، التي أدت إلى حدوث ذلك مباشرة، إضافة إلى ضرورة صياغة مؤشرات المشاريع التنموية بوضوح، للتمكن من إجراء المقارنات، ولقياس مدخلات ومخرجات المشروع، بما هو مخطط له، ومدى مساهمته في إنجاز البرنامج التنموي ككل.

تتناول مسألة المراجعة والتقييم، بالإضافة إلى رصد ومعالجة الانحرافات وعمليات المعايرة، عدة جوانب أخرى، تتعلق بتقييم البرامج التنموية، من خلال ملاحظة ودراسة أثرها على الفئات المستهدفة، وواقع أثر تطبيق برامج التنمية عليهم، ومقارنة أوضاعهم بالمراحل التي سبقت عملية تطبيق تلك البرامج نفسها، بعيداً عن المؤثرات الخارجة عن تلك البرامج داخل الاقتصاد، وذلك ضمن التكلفة المتوقعة لعملية التنمية، والتي يجب أن تكون المكاسب المحققة منها أعلى من تلك التكلفة.

النتائج والمقترحات

أولاً - النتائج

يقع على عاتق الإدارة الذاتية مهام كبيرة، من جهة تنمية المنطقة، وتحسين الواقع الاقتصادي فيها، لأن الأمر يتطلب الكثير من العمل، ووضع الخطط التنموية، وتهيئة البيئة الاستثمارية، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية الخاصة بالحقل الاقتصادي، على أسس سليمة، وتتطابق مع الواقعين السياسي والاقتصادي، وبشكل يضمن استخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية على المستوى المؤسسي، وبما يضمن الفعالية والكفاءة الاقتصادية العالية.

ومن خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى العديد من النتائج، سنوردها فيما يلي:

1- لا يحمل الاقتصاد المحلي في مناطق الإدارة الذاتية، أية سمة واضحة المعالم، على الرغم من أن فلسفة الإدارة الذاتية تطرح سمة الاقتصاد المجتمعي. إلا أن المؤسساتية والحالة السياسية ما تزال تسيطر على معظم مفاصل الاقتصاد في مناطق شمال وشرق سوريا، وهذا ما يطرح تناقضاً بين ما هو واقع من السياسات والآليات المعمول بها، وما تطرحه الإدارة من فلسفة وشعارات خاصة بالحقل الاقتصادي.

2- لا تمتلك الإدارة الذاتية - حتى اللحظة - فريقها الاقتصادي الخاص بها، وبناء عليه لا تمتلك أية استراتيجيات تنمية اقتصادية حقيقية، يمكن أن يؤسس لها الاقتصاديون. وما يحدث على أرض الواقع، أن الإدارة الذاتية تقوم فقط بمهمة إدارة بعض العمليات الاقتصادية في مناطقها، كالعمليات التجارية والزراعية، وتأسيس بعض المشروعات الصناعية المتواضعة.

3- تمتلك مناطق الإدارة الذاتية موارد اقتصادية كافية لإحداث حالة تنموية في مناطقها، إلا أنها تفتقد لرؤية استراتيجية في هذا الخصوص، إضافة إلى عدم امتلاكها إدارة اقتصادية متكاملة، قادرة على وضع الخطط التنموية ورسم السياسات اللازمة لتنفيذها على أرض الواقع.

4- لم تستطع الإدارة الذاتية حتى الآن تحقيق نتائج اقتصادية، يمكن القول عنها بأنها جيدة، مقارنة بما تمتلكه من موارد مختلفة، كالنفط والغاز، والمساحات الزراعية الواسعة، ويمكن إرجاء ذلك إلى عوامل مختلفة، كالحالة الأمنية، وطريقة التفكير الاقتصادي للإدارة ذاتها، أو لغياب الكفاءات الاقتصادية المؤهلة عن مراكز القرار التنموي، إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة الملقاة على عاتق الإدارة الذاتية، وخاصة في الجانب العسكري، في هذه المرحلة غير المستقرة، التي تمر بها المنطقة خصوصاً، والبلاد عموماً.

- 5- تتأثر آليات عمل الإدارة الذاتية في الحقل الاقتصادي كثيراً بالحالة الأمنية والوضع السياسي، مما يترك آثاراً سلبية على السياسات الاقتصادية، وعلى مستوى التفكير الاستراتيجي في المنطقة. فتنصرف ضمن إفرزاتها وتأثيراتها في حدود آليات إدارية، لا تتجاوزها، لمستوى التخطيط لمديات طويلة أو حتى متوسطة.
- 6- لا تستطيع الإدارة الذاتية - وحدها - وبإمكاناتها المالية الحالية، الشروع بعملية التنمية الاقتصادية، لذلك يتوجب عليها إشراك القطاع الخاص، والقوى المجتمعية الفاعلة في الميدان الاقتصادي، كالتقابات، والاتحادات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، للتحضير لهذه الحالة، والمشاركة أولاً في اقتراح الخطط والسياسات المطلوبة، استناداً إلى الواقع الاقتصادي الفعلي، ثم المشاركة في تنفيذها، كلٌّ حسب دائرة نشاطه وتواجده، بهدف الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي، والتهيئة لعملية تنموية شاملة.
- 7- تعوز الإدارة الذاتية - في الميدان الاقتصادي - للكوادر البشرية المؤهلة، وللدراسات والأبحاث الأكاديمية الخاصة بالشأن الاقتصادي، لذلك فإن عملها يتعلق غالباً بمستوى قرارات إدارية، لتأسيس أو تسيير المشاريع الاقتصادية، وهذا ناجم عن عدم إيلائها الاهتمام اللازم بقضايا التخطيط الاقتصادي، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بالتطوير.
- 8- ضعف الشفافية، وعدم نشر الإدارة الذاتية أية مؤشرات اقتصادية، وخاصة تلك التي تشكل الأرضية اللازمة لرسم الخطط والسياسات المستقبلية، كحجم الناتج المحلي، ومعدلات البطالة، ومستويات التضخم، وحجم التجارة الخارجية، وأعداد المشاريع المنتجة وحجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وغيرها من المؤشرات الضرورية، والتي تحتاج للتحليل، ووضع النتائج، لتكون أرضية للتخطيط المستقبلي.

ثانياً - المقترحات

- بناء على ما ورد من تحليل ونتائج توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم بعضاً من المقترحات، التي تقدم رؤية حول مشروع التنمية الاقتصادية في مناطق شمال وشرق سوريا، وهي:
- 1- تكوين فريق اقتصادي من الأكاديميين والمختصين، وأصحاب الخبرات الميدانية في حقل التنمية الاقتصادية، وإعطاءهم صلاحيات واسعة للعمل باستقلالية، بهدف تحليل الواقع الاقتصادي الفعلي، ومؤشراته الرئيسية، والعمل على رسم استراتيجية تنموية واضحة المعالم للمنطقة، وعلى أسس علمية رصينة.

2- تفعيل دور مكتب التخطيط، وإعطائه الأهمية القصوى في الميدان الاقتصادي، ورصد المؤشرات الرئيسية، ليقوم بدوره الفعال في تحليل ورسم السياسات الاقتصادية، بهدف الارتقاء بالواقع الاقتصادي، وتطويره على أسس صحيحة، ووفق رؤى استراتيجية اقتصادية.

3- إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية الخاصة بالشأن الاقتصادي، وتوزيع المهام فيما بينها وفق أسس علمية سليمة وتخصصية، واستناداً إلى مبدأ التكامل في العمل، مما يضمن مستويات إنجاز حقيقية، ويساعد على التقييم والمراقبة، من خلال عدم حصر العمل الاقتصادي ومشاريعه بكل جهة على حدة.

4- تكليف الفريق الاقتصادي بوضع استراتيجية تنموية لمناطق شمال وشرق سوريا، تستند إلى الواقع الفعلي للمنطقة، وخصوصيتها الاقتصادية والسياسية، وتهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الأمثل، وتسخيرها لخدمة تطوير المنطقة اقتصادياً، وتحسين الواقع المعيشي فيها.

5- العمل على وضع الخطط الاقتصادية على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وعلى أسس متكاملة، وضمن خطة اقتصادية وتوجيهية شاملة، وفتح الباب واسعاً أمام مشاركة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، بهدف توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار من جهة، وتنويع وتقوية القاعدة الإنتاجية من جهة ثانية، مما سيوفر فرص العمل والتوظيف، وزيادة الاستثمارات، وبالتالي زيادة في حجم الناتج المحلي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

6- إعطاء الأولوية في الخطط الاقتصادية القادمة، للمشاريع الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي، لما لهما من دور كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق القيمة المضافة، وتوفير السلع والمواد الضرورية للأسواق، وتحسين مستويات الأمن الغذائي في المنطقة، وتوفيرها فرص العمل والدخل لشرائح واسعة من الأفراد، قد لا تكون الإدارة الذاتية في قادم الأيام قادرة على استيعابهم وظيفياً.

7- إسناد وظيفة نشر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمكتب التخطيط، كجهة رسمية ومتخصصة في الشأن الاستراتيجي والتخطيط الاقتصادي، بالاستناد لمبدأ الشفافية، مما يضع صورة واضحة أمام الفعاليات الاقتصادية المختلفة، والتي تملك نية العمل في الميدان الإنتاجي أو الخدمي، سواءً كانت من القطاع الإداري التابع لمؤسسات الإدارة

الذاتية، أو من القطاعات الأهلية الأخرى المختلفة، وخاصة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

8- الإسراع باستصدار القوانين والإجراءات الخاصة بالواقع الاقتصادي، بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية وتنشيطها، وبما يضمن جذب وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة، سواءً المحلية أو الخارجية، مما سيزيد من حالة النشاط الاستثماري في المنطقة، ويرفع من سوية الأداء الاقتصادي فيها، ويزيد من أعداد المشاريع فيها، فيزداد الناتج المحلي، والتوظيف، وفرص العمل، والمداخيل، وكل ذلك سيكون كفيلاً بتحسين المؤشرات الاقتصادية في المنطقة، ويرفع من المستوى المعاشي فيها.

أخيراً..

الحقيقة القائمة الآن، أن المجتمع في مناطق شمال وشرق سوريا، حكومة ومواطنين، يقفون أمام تحديات جسام، اقتصادية وسياسية وعسكرية، وأمام فرص ومسؤوليات متزايدة، لا بد أن تحفزهم أكثر على العمل، ومواجهة الأزمات والمشكلات الاقتصادية بموضوعية وعلمية، حتى يستطيعوا توفير بيئة اقتصادية ملائمة للتطور والنمو، لضمان حياة كريمة لأبناء المنطقة.

إن النجاح والارتقاء بالواقع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا، يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف والقطاعات الاقتصادية، على الصعيدين الإداري والاقتصادي، ومشاركة الجهات المختلفة في رسم الخطط، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، كلٌّ من موقعه، وبما يضمن عملاً جماعياً مجتمعياً متكاملًا، يهدف إلى الاستفادة من موارد المنطقة، وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، في ظل الأزمات الاقتصادية الخطيرة التي تعيشها سوريا، والارتفاع الرهيب لمعدلات التضخم، وما ينول المنطقة من آثار تلك الأزمات، ويؤثر على واقع العمل والإنتاج والاستهلاك، وعلى القدرات المالية الإدارة الذاتية، وارتفاع تكلفة النمو الاقتصادي في مناطقها.

وحيث تتمتع سياسة التخطيط الاستراتيجي بمكانة متقدمة جداً في سياق التنمية المستدامة، فإن هذا يتطلب من أصحاب القرار التوجه نحو رسم خطة اقتصادية شاملة، تستند إلى خطط قطاعية فرعية، وضمن استراتيجية تنمية اقتصادية واضحة ومعلنة الأهداف والرؤى المستقبلية، بهدف وضع الاقتصاد المحلي على السكة التنموية السليمة، التي بدونها ستعاني المنطقة في قادم الأيام من أزمات واختناقات لن تحمد عقابها.